الأمم المتحدة S/2000/691

مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم القرار الذي اتخذته الدورة العادية الثانية والسبعون لمجلس الوزراء بشأن الصومال والذي أيده لاحقا مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الوثيقة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجاما محمود علي
القائم بالأعمال

140700 140700 00-53404 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة

CM/Dec.526 (LXXII)

قرار بشأن الصومال

(CM/2164 (LXXII)-f)

إن المجلس:

١ - **يحيط علما** بالتقرير؛

٢ - **يعيد تأكيد** موقف منظمة الوحدة الأفريقية الثابت المتعلق بسيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية، كدولة واحدة غير قابلة للتجزئة؛

٣ - **يعترف** بخطورة الحالة في الصومال المتأتية نتيجة للغياب الطويل للهيكل الوطني بسبب الحرب الأهلية المدمرة وما نجم عنها من انعدام للأمن؛

٤ - **يعترف أيضا** بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية للتنمية، وبخاصة إثيوبيا، البلد الذي أناطت به كل من السلطة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية مهمة السعي إلى إعادة السلم والاستقرار والحكومة في الصومال؛

٥ - **يرحب بشدة** بالمبادرة التي أطلقها رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غله، الرئيس الحالي للسلطة الحكومية الدولية للتنمية، في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي حظيت بتأييد زعماء السلطة في مؤتمر القمة الذي عقدوه في جيبوتي يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

٦ - **يشير** إلى التأييد الكامل الذي سبق أن حظيت به هذه المبادرة وكذلك خطة السلام من جانب المجلس الوزاري للسلطة الحكومية الدولية للتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، واللتين أيدهما مجلس الأمن مؤخرا في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

٧ - **يعرب** عن تأييده الكامل بصفة عامة لعملية السلام في الصومال التي أطلقتها السلطة بقيادة جيبوتي، وبخاصة للمؤتمر الوطني للسلام في الصومال المنعقد حاليا في جيبوتي منذ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي أحرز حتى الآن تقدما

كبيرا وجمع أكثر من ٢٠٠٠ مشارك صومالي من داخل البلد وخارجه، على اختلاف مشاربهم ومن جميع شرائح المجتمع، بمن فيهم الشيوخ التقليديون والزعماء الدينيون والسياسيون وأمراء الحرب والناشطون من أجل السلام وأصحاب المهن ورجال الأعمال والدارسون والنساء والأقليات والشباب؛

٨ - **يلاحظ** أن شعب جيبوتي، رغم المحنة الاقتصادية التي تعم البلاد، قدم تضحيات هائلة للإسهام بسخاء في صندوق أنشئ لتمويل هذه العملية المكلفة التي تحملت جيبوتي حتى الآن كامل تكاليفها تقريبا؛

٩ - **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم السياسي والمادي والمالي والمعنوي من أجل كفالة إنجاح هذا المؤتمر؛

١٠ - **يحث** سائر أمراء الحرب والقادة الآخرين غير الموجودين في جيبوتي على الانضمام إلى إخوانهم وأخواتهم وعلى المشاركة في المؤتمر الذي يستهدف تحديد الاتجاه السياسي المقبل للصومال. وفي هذا الصدد، يهيب المجلس بالمجتمع الدولي ممارسة أقوى الضغوط على أمراء الحرب والزعماء الذين يعوقون العملية السلمية، والعزوف فورا عن الاشتراك في القيام بأعمال أو اتخاذ إجراءات تهدف إلى الإخلال بأعمال المؤتمر أو منع انعقاده أو تقويضه أو إحباطه أو إفشاله من خلال التهديدات والمضايقات واحتجاز الراغبين في ممارسة حقوقهم الديمقراطية في المشاركة في المؤتمر؛

١١ - **يعرب عن بالغ القلق** إزاء التدهور المثير للجزع في الحالة الإنسانية في الصومال ويناشد جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في الصومال؛

١٢ - **يكرر تأكيد دعوته** جميع الدول الأعضاء إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال بغية الحؤول دون زيادة حدة الصراع وكذلك لمنع استخدام الصومال كقاعدة لانطلاق الأعمال الإرهابية ضد الدول المجاورة؛

١٣ - **يقدم** كامل الدعم السياسي والمادي لنتائج المؤتمر الوطني للسلام في الصومال الذي بلغ حاليا مرحلته النهائية؛

١٤ - **يطلب** إلى المجتمع الدولي ممارسة أقصى قدر من الضغط على من يواصلون المشاركة في أنشطة عدائية تهدف إلى تقويض وإعاقة هذه العملية، والذين يحرمون الشعب الصومالي من حقوقه غير القابلة للتصرف في المشاركة في هذا المؤتمر الذي يسعى إلى تقرير مستقبله السياسي؛

١٥ - **يناشد بقوة** المجتمع الدولي بأسره (السلطة الحكومية الدولية للتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، الخ.) تقديم كل ما يلزم من مساعدة للإدارة الانتقالية الوطنية المحتمل إنشاؤها في الصومال، ولا سيما المساعدة المتعلقة بالتعمير والتنمية وإعادة بناء المؤسسات.